مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٨١/٩/١٨

التحقيق يبدأ غدا مع ١٥ من مثيرى الفتنة الطائفية

التلمسانى والجزار وبعض رجال الدين من المسلمين والمسيحيين أمام التحقيق

حبس أحد المحامين فى قضية الوفد

يبدأ غدا جهاز المدعى العام الاشتراكى تحقيقه مع المتحفظ عليهم فى قضايا الفتنة الطائفية . وقد قرر المستشار عبد القادر أحمد على المدعى العام الاشتراكى أن يشمل التحقيق الذى سيجرى غدا ١٥ من هؤلاء المتحفظ عليهم ، وكلهم من رجال الدين المسلمين والمسيحيين وبعض أمراء الجماعات الاسلامية الذين شاركوا فى اشعال نار الفتنة الطائفية .

وفى مقدمة من يجرى التحقيق معهم غدا عمر التلمسانى رئيس تحرير مجلة الدعوة الذى حاول استغلال مجلته فى اثارة ائمة المساجد ، وتناول موضوعات رئيسية تمس الوحدة الوطنية وسبق أن ادانها القضاء عندما صدر قرار بمصادرة العدد الاخير منها .

ومن بين الذين يتناولهم التحقيق أيضا حلمى الجزار أمير عام الجماعات الاسلامية وهو « طبيب امتياز بمستشفى قصر العينى » وتضم صحيفة اتهامه .. أنه شارك فى الندوات والمؤتمرات والمسكرات التى تعقدها الجماعة الاسلامية وقام بالقاء خطب صلاة الجمعة ببعض المساجد الاهلية وكذلك الدروس الدينية وركز أحاديثه على الادعاء بعدم وجود فاعلية لمجلس الشعب فى حل المشاكل الجماهيرية ووصف اتفاقية كامب ديفيد بأنها نكسة تشابه نكسة يونيو وطالب بالغائها وايقاف اجراءات تطبيع العلاقات ، وأشار الى ضرورة قيام الاسلام على السيف والمصحف .. وشرح أحداث الزاوية الحمراء وأوضح أنه شاهد المسيحيين يطلقون الرصاص على المسلمين ، وأن بيان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى هذا الشأن غير صحيح .

ومن بين الذين سيجرى التحقيق معهم محمود سامى محمد على واصل وابراهيم محمد شحاته ومصطفى القطب العزب الامام وعيسى موسى جاد المولى وأحمد بدرى محمد نابل ومجدى فتحى خير الله وعاطف ابراهيم عمر عبد الرحمن ، وأحمد صابر عبد الله أحمد ومحمد حازم عبد الرحمن الشخصى وحسين وهبة حسن وهبة .

وكلهم من أمراء الجماعات الاسلامية وتتضمن صحيفة اتهامهم أنهم شاركوا فى اشعال الفتنة الطائفية عن طريق القاء الخطب بمنابر المساجد وكتابة وتوزيع المنشورات وحضور الندوات والتنديد بالقيادات السياسية والدينية ، كذلك فان من بين الذين سيمثلون للتحقيق القمص زكريا بطرس حنين والقس اثناسيوس بطرس اللذين استغلا دور العبادة لتاليب أفراد الامة عن طريق القاء العظات لتحريض المتعصبين وعدم الالتزام بروح الدين

ومن ناحية أخرى ، واصلت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فى تنظيم قيادات حزب الوفد ، حيث أمرت بحبس زغلول بشارة المحامى واحد أعضاء الهيئة التاسيسية

فى حزب الوفد الجديد المنحل وكان مطلوبا القبض عليه لاشتراكه مع جماعة الوفد التى كانت تخطط لمناهضة نظام الحكم القائم وتحريض الجماهير ضده . وقد أمرت النيابة بالتحفظ عليه محبوسا بالمستشفى الذى يعالج فيه بمصر الجديدة لحين شفائه ونقله الى مستشفى السجن .

وقرر المتهم أثناء التحقيقات التى أجريت معه أنه قد تمت بالفعل عدة لقاءا تبينه وبين أعضاء حزب الوفد المنحل المقبوض عليهم بمكتبه وبمساكن بعض الاعضاء لتدارس امكانية عوده الحزب من جديد على اساس من الشرعية وأنكر ما نسب اليه من أنه اشترك فى انشاء وادارة تنظيم سرى .

وكان المستشار رجاء العربى قد أذن بضبط جميع المتهمين فى هذه القضية وهم محمد فهمى النحاس الموظف السابق بمصلحة الموانى والمنائر بالاسكندرية وهو احد اعضاء الهيئة التاسيسية لحزب الوفد الجديد المنحل وصالح عباس نظمى الموظف باحدى السفارات وابراهيم سليمان عاشور رئيس لجنة المخازن بالميناء ، وزغلول بشارة المحامى . بالاضافة الى قيادات الوفد المتحفظ عليها التى كان قد صدر قرار بالتحفظ عليهم من قبل المدعى العام الاشتراكى وهم فؤاد سراج الدين وابراهيم طلعت المحامى والدكتور محمود القاضى ..

وقد اسفر تفتيش مسكن محمد فهمى النحاس عن وجود أصول المنشورات الخطية المحررة بخط يده والتى يتهجم فيها على النظام واعترف بحيازته لهذه المنشورات وتحريرها بخط يده وعرضها على « الباشا » الا ان الاخير رفض هذا المبدأ ولكن ماجاء بالتسجيلات التى تمت طبقا للقانون خالف هذا القول ، حيث ثبت منها اتفاق جميع المشتركين فى التنظيم الجديد على هذا الاسلوب وانهم دأبوا على استغلال معاناة الجماهير والعمل على اثارتهم عقب صلاة الجمعة من كل أسبوع كما طالب المتهمين محمد فهمى النحاس وصالح نظمى فى الاجتماعات التى كانت تعقد فى مكتب زغلول بشارة المحامى بالعمل الايجابى لاحداث اضطرابات بالبلاد .

وأسفر تفتيش مسكن ابراهيم عاشور الموظف بميناء الاسكندرية عن ضبط بعض المنشورات الخطية المناهضة الصادرة فى اطار حزب الوفد ، كما ضبط لدى المتهم محمد فهمى كتاب «البحث عن الذات» للرئيس السادات معلقا على هوامشه بعبارات بذيئة .. وقد واجه سامى بشر وكيل النيابة المتهمين بالمستندات المضبوطة ، وهى عبارة عن وثيقة لحقوق الانسان تتضمن هجوما على السلطة الشرعية فى البلاد وتم ارسالها الى علماء المعهد الدينى

بالاسكندرية وخطاب موجه من محمد فهمى النحاس الى احد الصحفيين ، يتقدد فيه تعديل بعض مواد القصاصون بابعاد من افسدوا الحياة السياسية قبل عام ٥٢ عن العمل الحزبى وصورة خطاب موجه الى اعضاء مجلس الشعب ينادى بسقوط معاهدة السلام وقوانين العيب والاشتباه وصورة خطاب آخر موجه لاعضاء مجلس الشعب عن معاناة الشباب وعجزهم عن الزواج وارتفاع الا...عار والتشريعات المقيدة للحريات .